14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Gmail.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الأحد - 7 اغسطس 2011 م - الموافق 7 رمضان 1432 هـ - العدد 15239 - السنة الثالثة والأربعون - رقم الإيداع 2

ميزان الكلام

ليس الشجاع من يعترف بالخطأ . .
الشجاع من لا يكرر الخطأ
(مثل إسباني)

اندلاع حرائق في محمية الحسوة بمحافظة عدن

عدن / سبأ :

اندلعت يوم أمس حرائق كبيرة في محمية الحسوة الطبيعية المتاخمة للمنطقة الحرة بمحافظة عدن .

وأوضح مدير فرع مصلحة الدفاع المدني بعدن العقيد محمد عبده حيدر أن الحرائق التي بدأت منذ الصباح حتى الساعة الرابعة عصراً تسببت فيها مجاميع خارجة على النظام والقانون لا تعي المسؤولية المجتمعية بهدف استغلال أراضي المحمية والاستحواذ عليها بصورة غير قانونية .

وأشار إلى أن فرق الدفاع المدني تمكنت من محاصرة و إخماد الحرائق خلال سبع ساعات، مبيناً أن هبوب الرياح كان وراء اتساع رقعة الحرائق التي شملت مزارع النباتات والأشجار الخضراء المتنوعة في المحمية من بقوليات و حمضيات وأنواع الزهور وأشجار البهش المشهورة التي تنتج مادة «الخل» المستخدم لعلاج الأمراض المستعصية وخصوصا الباطنية ، لافتاً إلى تأثر مواقع تكاثر الطيور النادرة بفعل تصاعد ألسنة اللهب والدخان.

ودعا العقيد حيدر إلى تكاتف جهود الجميع في السلطة المحلية بالمحافظة ومسؤولي المنطقة الحرة و المواطنين للحد من فوضى تلك المجاميع التي تريد الإضرار بالمحمية من أجل خدمة أغراضها الشخصية.

الغوغاء والمادة (116)

هذا هو نص المادة (116) في الدستور اليمني وبالحرف:" في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس معاً يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً رئاسة مجلس النواب، وإذا كان مجلس النواب منحلاً حلت الحكومة محل رئاسة مجلس النواب لممارسة مهام الرئاسة مؤقتاً، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد".

فيصل الصوفي

الغوغاء قالوا إنه استناداً إلى نص المادة (116) أصبح الرئيس علي عبد الله صالح رئيساً غير شرعي، بحلول يوم الخميس 4 أغسطس الحالي، لماذا؟ قالوا لأنه غائب عن البلاد من 3 يونيو إلى 4 أغسطس، أي مدة ستين يوماً. طبعاً حتى لم يحسنوا عد الأيام.. وهم أيضاً لم يرجعوا إلى الدستور لقراءة نص المادة (116) بل قالوا إن المادة رقم (116) تنص على أن "غياب الرئيس عن البلاد لمدة ستين يوماً متتالية، وتعذر ممارسة مهامه الدستورية تضعه بحكم المستقيل وتنقل صلاحياته مباشرة إلى نائبه أو رئيس البرلمان".. من أين جاؤوا بهذا النص؟ ليس مهماً.. المهم أنه غير موجود في الدستور على الإطلاق.

ونص المادة (116) الذي نقلناه واضح.. خلو منصب رئيس الجمهورية يتحقق بالوفاة أو الاستقالة أو العجز الدائم، ورئيس الجمهورية حي يرزق ولم يستقل ولم يصب بعجز دائم، بل يمارس مهمته كرئيس جمهورية والمهام التي لا يتمكن من القيام بها فوض بها نائبه المناضل عبد ربه منصور هادي.

ثم إن نص المادة (166) واضح في حساب مدة الستين يوماً، فهي المدة التي يتولى خلالها نائب الرئيس مهام الرئاسة مؤقتاً يتم بعدها انتخاب رئيس جديد، وليست الستين يوماً - كما زعم الغوغاء - يتقرر في نهايتها عدم شرعية الرئيس الذي يفترض أنه قد استقال أو مات أو أعلن عجزه الدائم.. إذ كيف يقال إنه فقد الشرعية وهو متوفى، أو استقال أو أعلن عجزه الدائم.. وأعجب من الغوغاء قولهم إنه قد مضى على غياب الرئيس ستين يوماً لذلك تنتقل صلاحياته إلى نائبه.. هل هذا القول له سند دستوري؟ إن رئيس الجمهورية قد كلف نائبه القيام بمهامه بموجب الدستور بمجرد إصابته في ذلك العدوان الغاشم.

لقد تعمدنا نقل النص الدستوري للمادة (116) كما هو.. وأعقبناه بما قالته الغوغاء مع إيضاح جهلهم. وذلك لتتبين للقارئ الحقيقة كما هي.

قبل سنوات كان نائب رئيس الجمهورية خارج البلاد لغرض العلاج، وبعده بأيام اضطر رئيس الجمهورية لمغادرة البلاد للعلاج في المانيا، وعندها كلف رئيس الجمهورية رئيس الحكومة حينها القيام بمهام رئيس الدولة أثناء غيابه وغياب نائبه، فهل قيل إن رئيس الجمهورية سيصبح غير شرعي أو بحكم المستقيل ما دام قد غاب ستين يوماً أو حتى مئة أو مئة وعشرين يوماً لأغراض العلاج.. إن شرعية الرئيس - أي رئيس - لا تقرر بغياب وحضور، بل بفترة رئاسته الدستورية. كما أن صلاحياته تنقل للنائب مؤقتاً ولمدة ستين يوماً إذا توفي أو استقال أو أصيب بعجز دائم بناء على شهادة لجنة طبية تشكل لهذا الغرض.. فأين الغوغاء من هذا؟

الابتذال الدعائي الرخيص!

عبده محمد الجندي

من يتابع الشريط الاخباري لقناة (سهيل) الفضائية يشعر بالتقزز من التكرار الممل للدعاية المفبركة عن الحرس الجمهوري وعن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وعن بقايا النظام التي تكشف عن حالة إحباط يصل حد اليأس من الديمقراطية ومن الشرعية الانتخابية فتجدهم لذلك في حالة فزع يصل حد الرعب من الحرس الجمهوري الحارس للشرعية الدستورية كعائق يصطدم به الانقلابيون الذين لا امل لهم بالنجاح الا عبر الانقلابات العسكرية والأساليب الفوضوية الرافضة للديمقراطية وحزبية غير قادرة على قهر ما يمثله من تحديات واقفة بالمرصاد لما لديهم من اطماع، تلك التحديات التي جعلت بلداً فقيراً كالجمهورية اليمنية يصمد بثبات أمام كل الأساليب والوسائل التي استخدمتها القوى التقليدية للانقضاض على السلطة، بأساليب ووسائل غير دستورية لا ترتقي شرفاً ونبلاً إلى مستوى الغايات المشروعة.. أقول ذلك وأقصد به ان ستة أشهر من الثبات والصمود بوجه المؤامرات قد كشفت وبما لا يدع مجالاً للشك ان فخامة الرئيس نموذج جديد من الزعامات العربية التي فضلت الاحتكام المبكر للعملية الديمقراطية بصورة مختلفة عن غيره من الرؤساء العرب الذين تساقطوا امام عاصفة الاعتصامات باقل قدر من الوقت لانهم كانوا يفتقدون الى ما هم بحاجة اليه من قاعدة شعبية عريضة وداعمة كما هو الحال فيما انتهت اليه الاعتصامات في اليمن من فشل جعلها تتراجع من الملايين اولاً مروراً بمئات الآلاف ثانياً وانتهاءً بعشرات الآلاف التي توقفت عندها القنوات الفضائية التي افترضت النجاح المسبق لهذه الاضطرابات الصاخبة، ولما كشف الواقع اليمني بوجود الرئيس وفي غيابه عن امكانية صمود متصاعد لم تجد هذه القنوات الدعائية المبتذلة ما تبرر به اخفاقات نبوءاتها سوى شماعة الحرس الجمهوري والأمن المركزي، على طريقة الضعفاء الذين ينسبون اخفاقاتهم الجنسية الى طبيعة المكان الصعب، عكس تلك الجهات التي اعلنت تمردها على الشرعية الدستورية تحت مبرر حماية المعتصمين في وقت يعلم فيه الجميع ان قادة هذه المعسكرات ما برحوا يتخذون من المعتصمين دروعاً بشرية للتستر على ما تقوم به من حركة تمرد على الدستور والقانون كاحدى الوسائل الانقلابية غير المشروعة التي تحاول استبدال المؤسسات الدستورية للقيادات المنتخبة بقيادات لا مكانة لها في قلوب وعقول الجماهير الصامدة.

نعم لقد اصبح الحديث عن الحرس الجمهوري وعن الأمن المركزي بمثابة اسطوانة مشروخة لاتجد لها ماهي بحاجة اليه من الاصداء التي تجعلها قاب قوسين أو أدنى من السلطة لان الشعب بات اكثر ايماناً باهمية الدور العظيم للقوات المسلحة في حماية الشرعية الدستورية فاصبحت هذه الحملة الدعائية عبارة عن كلمات وشعارات مفلسة وعاجزة عن التأثير في قناعات الأغلبية الساحقة من ابناء الشعب اليمني صاحبة المصلحة الحقيقية في الشرعية الانتخابية كبداية وحيدة للتداول السلمي للسلطة الذين يرفضون باصرار وعزيمة الدخول بهذا النوع من المساومات والصفقات السياسية الهادفة الى الخلاص من فخامة الأخ رئيس الجمهورية ومن نظامه الديمقراطي القوي الذي لايمكن القضاء عليه بهذا القدر من المؤامرة المركبة التي مابرحت تكشف عن نقاط ضعف تجعلها اعجز من ان تجد لها ماهي بحاجة اليه من الانصار والاعوان الذين يتقهقرون في شر أعمالهم وماهم عليه من الشتات الناتج عن الانقسامات والخلافات المستفحلة بين صفوفهم لأن كل فريق منهم يعمل جاهداً للتخلص من الفريق الآخر اذا ما استطاع الاطاحة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية وما لديه من الكتلة التاريخية العسكرية والشعبية الضاربة التي يتم اختزالها والتقليل منها عن طريق الاكثار من الكلام الفارغ عن انكسارات و انضمامات الحرس الجمهوري والأمن المركزي الى مايطلقون عليه تأييد ثورتهم المزعومة التي لم يتبق منها بعد ستة أشهر سوى اقل من الثلث في وقت يجدون فيه أنفسهم عاجزين عن الانتصار على دولة يزعمون انها «بلا روس» حيث اكدت الشرعية الدستورية التي تستمد الأمومة والابوة من الشعب انها أقوى من الشرعية الثورية التي لا امومة لها ولا أبوة.. حيث نلاحظ الرئيس علي عبدالله صالح في غيابه عن الساحة الوطنية لتلقي العلاج في الخارج اكثر حضوراً وتأثيراً في نفوس الملايين من الفترة التي كان فيها يلتحم بهم في ميدان السبعين اسبوعياً ودورياً، انه حقاً الحاضر الغائب من خلال نائبه ومن خلال مؤسساته الدستورية الجريحة التي يخلط المتمردون بينها وبين ابنائه وابناء اخيه واخوانه.. متجاهلين ان الاغلبية الساحقة من ابناء هذا الشعب الوفي هم اخوانه وبناته المستعدون للدفاع عن نظامه ودولته الديمقراطية بكل ما يمكنهم امتلاكه من الطاقات والامكانيات المادية والمعنوية التي تبدأ بالمال والوقت ومايليهما من الدم والروح، كيف لا ونحن نلاحظ المفارقات الغريبة والعجيبة التي جعلت البعض من الذين كانوا يتصدرون قوائم الحسابات والأدوار ما لبثوا فجأة بعد تبدل مواقفهم ان اسقطوا انفسهم من كل الحسابات ومن كل الأدوار فأصبحوا جزءاً لايتجزأ من معارضين لايجدون مايبررون به هروبهم من المنافسات الانتخابية الجادة سوى اللجوء إلى قطع الطرقات وقطع النفط وقطع الخدمات وقطع الكهرباء والمياه وقتل النفس التي حرم الله سبحانه وتعالى في جميع الكتب والرسالات السماوية، ناهيك عما ذهبت اليه القوانين الوضعية المستمدة من المشاعر الانسانية النبيلة والقائمة على الحق والعدل.. كيف لايلجأون إلى هذا النوع من الدعاية الهادفة الى اختزال الجيوش واختزال الشعوب ببقايا نظام أو بقايا أسر وهم يعرفون انهم يقطرون بكل ما هو ذميم وقبيح من الأسرية والعشائرية والقبلية والفوضوية التي يعلم الشعب انها اكبر تحد يقف حائلاً بين حاضره وبين مستقبله، لا أمل له في احداث ما يجب أن يحدث من الاتصال والتواصل بين أصالة الماضي وايجابياته وبين تطلعات المستقبل وإصراره على المعاصرة العلمية المتاحة.

أعود فأقول ان كانت القوة التقليدية للفرقة قد ظهرت عاجزة عن المواجهة الفاعلة امام القوة الفتية للحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأمن المركزي وقوة مكافحة الإرهاب، فان الفارق بين الجديد والقديم يعكس الفرق بين عقول واعدة جديدة ودائمة القدرة على التجدد والتجديد بين عقول متحجرة وجامدة وغير قادرة على استيعاب الجديد فلا هي قادرة على التجديد ولا هي قادرة على التجدد.. الأمر الذي يستوجب الوقوف الجاد عند لحظة مراجعة مشوبة بالاستعداد للتراجع من الخطأ الى الصواب، لأن العصر الذي نلامسه لم يعد يقبل بالايديولوجيات الجامدة بما تنطوي عليه من تحجر وجمود وعدم استعداد للاعتراف بالآخر، الاعتراف قبل ذلك وبعد ذلك ان للحقيقة جوانب بحث متعددة وغير قابلة للكهانة والبابوية التي نلحظها في تصرفات بعض العلماء على شاكلة الزنداني وبعض المشايخ على شاكلة الشيخ صادق الأحمر من الذين يقولون في مواقفهم ومايصدر عنهم من الخطابات والمقولات العجائزية انهم الشعب، معتقدين خطأ وجهلاً ان الشعب هم، وان مايصدر عنهم من فتاوى سياسية تعني القبول المطلق والرفض المطلق، ذلك ماجعل صادق الاحمر يحلف بالله ان لايحكمه الرئيس صالح المنتخب من اغلبية الشعب وهو موقف شيخ زمني قريب من موقف الشيخ الديني الذي يفتي بقتل الحرس الجمهوري والأمن المركزي وكل ابناء القوات المسلحة الذين يقاتلون دفاعاً عن الشرعية الدستورية ناهيك عن اولئك الأبطال الذين يقاتلون الفلول الارهابية في اكثر من مكان. أعود فأقول ان أي مواقف تحرض على الفتنة النائمة هي مواقف ملعونة ومجنونة لابد لابناء الشعب ولابناء قواته المسلحة والأمن ان يقفوا لها بالمرصاد لانها ترفض الحوار وتسعى الى فرض ارادة الاقلية المستبدة على الاغلبية الديمقراطية العادلة.. لأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات نظراً لما ينطوي عليه من قيمة علمية قادرة على انتاج مانحن بحاجة اليه من الحلول النظرية والحلول العملية.. طالما كانت الديمقراطية هي الغاية وكانت هي الأمل الذي تشد اليه الرحال واذا كان الحوار مفتاح الديمقراطية فان الانتخابات هي البوابة التي تغلق بها الطرقات والازمة الموصلة الى الاستبداد والشمولية، اما الاعتصامات والمسيرات والمظاهرات فلا قيمة لها مالم تكن اوراق ضغط آنية تعيد الغافلين والمضرورين الى طاولة الحوار باعتباره الممكن الوحيد لتحقيق مانحن بحاجة اليه من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية والعسكرية الكفيلة بتحقيق مانتطلع اليه من الطموحات والآمال المستقبلية الواعدة. قد تكون الصحافة سلطة رابعة نعيد بها الذين يعيشون خارج العصر إلى غيهم والى وعيهم والى ما يجب أن يحتكموا إليه من كلمة حق أمام سلطان جائر.. لكن الصحافة سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة لايمكن الاعتماد عليها في الدعوة إلى التضليل والى التزييف عملاً بما تنطوي عليه هذه المعادلة من الدلالة المنطقية والعلمية.. «يستطيع الانسان ان يخدع بعض الناس كل الوقت. ويستطيع الانسان ان يخدع كل الناس بعض الوقت. لكنه لايستطيع ان يخدع كل الناس كل الوقت». وحتى لاتقع في شرك الابتذال الدعائي الرخيص والمدمر للتقدم والرقي لابد ان يتضح من خلال المعادلة التطبيقية ان المستحيل هو خداع كل الناس كل الوقت وان الممكن هو خداع بعض الناس بعض الوقت أو كل الوقت، الأمر الذي يحتم علينا الابتعاد عن وهم المطلقات الدعائية غير القادرة على امتلاك ماهي بحاجة اليه من الديمومة والصيرورة الى ما لا نهاية من الزمن الممتد من الماضي الى المستقبل لأن الوقفات العارضة والطارئة تدل على نقص في المعلومات ومغامرة في السيرورات المتجهة من ماض معلوم الى مستقبل مجهول لايعرف نهايته سوى الخالق الاعظم الكامل الذي منحنا العقل والارادة، لكنه جعلنا محكومين بالجدل المعبر عن وحدة السالب والموجب لان كل موجب يحتوي في باطنه على سلب يحركه ويطوره ولا يلغيه ولا يوقفه عند الكليات المستغنية عن الآخر بحكم ما وصلت إليه من الشطح.

عن اغتيال الجنرال يونس وأرقام العرب القياسية وتداول السلطة اليمنية

حفل الأسبوع الماضي بأحداث مهمة للغاية اخترت التوقف عند ثلاثة منها تتعلق بشؤوننا العربية من المحيط إلى الخليج.

أرقام العرب القياسية

حسنا لقد سجل السعوديون رقما قياسيا في المباني المرتفعة فصار لديهم أطول مبنى في العالم وكانت بلاد الشام قد سجلت أضخم صحن حمص وربما هناك من يسعى لتسجيل رقم قياسي في أضخم رأس بندورة أو بطاطا أو باذنجان ردا « على العدو الصهيوني» الذي صادر الفلافل والحمص والشاورما والمتبل وقال إنها من إبداعه . والرد هو من أثر الحمية العربية التي تتعايش مع مصادرة الأرض الفلسطينية وبناء الكيان الصهيوني عليها وترفض مصادرة مطبخ أهل الأرض وترد بقوة وزخم كنا نتمنى أن يميز الموقف من الأصل أي الأرض ومن يحتلها. من جهة ثانية كنا نتمنى أيضا أن يعلو العرب على غيرهم من الأمم بالصناعة الحديثة وان يسجلوا أرقاما قياسية في محو الأمية وفي التنمية المستدامة وفي التوزيع العادل للثروة وفي امتلاك الأسلحة اللازمة حتى لا تستوطي «حيطنا» البلدان «اللي بتسوى واللي ما تسواش» وعموما يا ليتنا نكف عن السعي وراء أرقام قياسية في الفلافل والسلتة والمجدرة والكسكس والطاجن والحمص والمتبل والكبسة وان نبحث عن منافسة الأمم المتقدمة في أساسيات تقدمها ولعلنا إن لم نفعل في هذه الميادين فان كل ما نأتيه لا يرفعنا كعبا أمام سادة العالم وأمام تابعيه على حد سواء.

فيصل جلول

بين خبر كان والخبر السعيد

تقول المعارضة اليمنية إنها تريد تداول السلطة في اليمن وتقول إن السلطة الوحيدة القائمة في اليمن هي تلك التي بناها الرئيس علي عبدالله صالح وهذا التوصيف صحيح تماما لان الرئيس اليمني لم يرث سلطة من سلفه الذي لو كانت لديه سلطة حقيقية لما اغتيل بواسطة مبعوث مفخخ ولو كانت لدى اليمن سلطة حقيقية حينذاك لما اغتيل رئيس الجمهورية خلال مأدبة غداء في «همدان» وهذا يصح أيضا على جنوب البلاد فلو كانت في عدن سلطة حقيقية وليس دولة أمنية لما وقعت مجزرة المكتب السياسي الشهيرة علما إن الفارق كبير بين السلطة التي تطال كافة المجالات والتي لا تتم حصرا بالقهر والعنف وبين الدولة الأمنية التي ترهب المجتمع دون أن تهيمن عليه. وإذا كان صحيحا أن الرئيس صالح بنى سلطة في اليمن قابلة للتداول فالصحيح أيضا أن هذا التداول لا يمكن أن يشرط بإلغاء الرئيس وأركان سلطته مع ما يعني ذلك من إلغاء المصالح الكبيرة التي تتجمع حول هذه السلطة والأركان الاجتماعية الهامة التي تدعمها وتواصل الدفاع عنها.

أكبر الظن أن إصرار المعارضة على إلغاء السلطة القائمة تارة والتهديد بتهديمها تارة أخرى وطلب تداولها تارة ثالثة كل ذلك يفصح عن تشخيص سيئ لتركيب السلطة في هذا البلد وعندما يتجمع كل هذا الحشد وراء تشخيص خاطئ للسلطة فانه يستدرج حشدا آخر وإذ تسود لعبة الحشد والحشد المضاد يتفتت البلد إلى فئات ويضعف تأثير السلطة في الأطراف وتشرئب عناصر الفوضى والخراب وتكف الدولة عن تأدية وظائفها أو القسم الأكبر منها وتتعذر المساومة ويلوح سوء المصير وتسقط الثورة والسلطة معا في العدم وتسقط معها كل المعاني وكل الحجج والمقارنات بين اليمن وغيره ويدخل الجميع في خبر كان.. بالتأكيد نريد لليمن خبرا آخر غير هذا الخبر بل نريد له الخبر السعيد.

الجنرال عبد الفتاح يونس

أفادت أنباء غير مؤكدة أن المخابرات الايطالية اغتالت الجنرال عبد الفتاح يونس قائد الجيش الليبي المعارض لأنه عارض مخططا أطلسيا يقضي بإطالة أمد الحرب الليبية لتكبير فاتورتها وبالتالي رهن النفط الليبي لدى الغربيين لمائة سنة بحسب موقع«دنيا الوطن»الالكتروني الذي يبث أخباره من غزة.وقال الموقع إن يونس استهجن كلام قائد أطلسي تحدث عن تريليون دولار هي فاتورة القصف الجوي للقوات الأطلسية وان على ليبيا أن تدفع هذا المبلغ بعد سقوط القذافي فرفض هذا المنطق وقال انه لن يسكت عليه فكان أن اغتيل لهذا السبب. والاحتمال الثاني يقول إن يونس استدعي من جبهة القتال للمثول أمام لجنة قضائية تود محاسبته بتهمة التقصير العسكري وبالتالي السعي للتخابر مع القذافي فإذا به يلقى حتفه في بنغازي وقبل ساعات من المحاكمة والفرضية الثالثة تقول أن يونس كان على خلاف مع قادة عسكريين منشقين منذ سنين عديدة وان هؤلاء أرادوا تصدر الثورة بدلا من يونس المنشق قبل شهور وان الخلاف بين الطرفين على أولوية القيادة هو الذي أدى أن اغتيال يونس في إطار تصفية الحسابات الداخلية في صفوف المعارضة بين فئتين حديثة وقديمة. والفرضية الرابعة تقول إن جهاز مخابرات أجنبي اغتال يونس لأنه رتب صفقة ما مع العقيد القذافي وانه أراد فرض هذه الصفقة على الأرض فكان أن اغتيل قبل التنفيذ. كائنا ما كان سبب اغتيال الجنرال عبد الفتاح يونس فانه مؤشر خطير على التصدع الذي ما برح يصيب المعارضة الليبية المؤلفة من فئات لاجامع بينها غير العداء لمعمر القذافي والرغبة الجامحة في التخلص منه ولعل هذا الهدف بحد ذاته لا يكفي لصناعة ثورة ولا يكفي لتوحيد الشعب ورص صفوفه ضمن مشروع نهوضي يجعل من ليبيا دولة مزدهرة وبلادا للاستقرار والطمأنينة بوسائل سياسية حديثة وبعيدا عن الأوهام الإيديولوجية.

إصابة ثلاثة فنيين في كهرباء عدن بسبب انفجار (كيبل) أرضي

عدن / عادل خدشي:

تعرض ثلاثة فنيين في كهرباء محافظة عدن – المحطة الأولى – إلى إصابات بليغة وحروق من الدرجة الثانية في الوجه والأطراف كادت أن تودي بحياتهم.

ويتلقى المصابون وهم :

أمين علي محمد الشرماني (45 عاما)، محمد لحمان سيلان (40 عاما)، محمد عوض الجرو (44 عاما) العلاج في مستشفى الرازي بخورمكسر تمهيدا لنقل اثنين منهم إلى الأردن للعلاج.

توفيق هزاع

صرح بذلك لـ «14 أكتوبر» الأخ توفيق هزاع مدير المنطقة الأولى حيث قال : في تمام الحادية عشرة مساء يوم الخميس الرابع من رمضان 1432هـ الموافق 4 أغسطس 2011م انفجر كيبل رئيسي بقوة (33 ك . ف) يربط بين محطة التوليد ومحطة التحويل بالحسوة (132 / 33 ك . ف).. لغرض تأمين التيار، حيث كان العمل متواصلا لمحافظة عدن بحسب القدرة التوليدية المتاحة.

وأشار إلى أن سبب انقطاعات التيار في محافظة عدن عجز ناجم عن خروج محطة التوليد الغازية بمحافظة مأرب عن الخدمة نتيجة تعرضها لأعمال تخريبية متواصلة لخطوط النقل الرئيسة للطاقة الكهربائية من محطة التوليد الغازية والمرتبطة بالشبكة الوطنية.. بالإضافة إلى عدم توافر زيوت للمولدات العاملة في محطة (المنصورة) القديمة.. والبالغة قوتها (24 ميجا وات).

إفراغ (57) ألف طن من مادة القمح بميناء عدن

عدن / سبأ :

أفرغت أمس في ميناء عدن 57 ألف طن من مادة القمح الاوكراني كانت على متن السفينة البنمية كاين هارير .

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن أن شحنة القمح مخصصة لمصنع الصوامع بعدن و سيتم تسويق جزء من الكمية كحبوب قمح إلى المحلات التجارية في محافظات الجمهورية.

وكانت السفينة «تورماشاشي» الليبيرية افرغت نحو 14 ألف طن من مادة السكر للاستهلاك المحلي.

في حين افرغت سفينتا حاويات الأولى تدعى «توتاهاروم» والأخرى «كوتا يارما» تحملان الجنسيتين السنغافورية والألمانية في الميناء ما يقارب 427 حاوية بضائع واردات متنوعة شملت السكر والأرز والمواد الاستهلاكية المتنوعة الأخرى التابعة لتجار القطاع الخاص تزن 15 ألفاً و717 طناً.

إلى ذلك ذكرت الإحصائية أن ناقلة النفط البنمية «هيز موني» أفرغت أمس في ميناء الزيت نحو 30 ألف طن متري من خامات النفط الخالي من الرصاص للتسويق المحلي.

في أمسية رمضانية

اتحاد الأدباء والكتاب بعدن يكرم د. مبارك خليفة

عدن / سبأ :

يكرم فرع اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بعدن في أمسية رمضانية الأديب االسوداني الدكتور مبارك حسن خليفة الذي قضى 35 عاما باليمن يعمل مدرسا لمادة اللغة العربية بكلية الآداب جامعة عدن .

وأوضح رئيس فرع اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بعدن محمد ناصر شراء أنه سيتم خلال الأمسية بمشاركة عدد من الأدباء والشعراء والفنانين اليمنيين وأصدقاء الدكتور خليفة الوقوف أمام الأعمال الأدبية والشعرية والنثرية للدكتور خليفة واستعراض جهوده وعطاءاته التربوية وما سطره من أدبيات عكست حبه لليمن ووحدته مشيرا إلى أن الأمسية سيرافقها وقفات أدبية وشعرية سطرها الدكتور خليفة تتحدث عن حبه لليمن ووحدته وكذا استعراض جهوده وعطاءاته التربوية وأعماله الأدبية والشعرية والنثرية التي نشرها في الصحف اليمنية ..

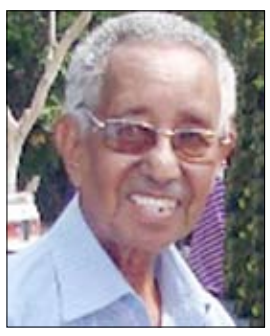

د. مبارك خليفة